أكدوا اعتماد ضمانات مشددة

خبراء لـ (المدى) : مبالغة المصارف الخاصة في مخاطر الائتمان مبررة للحفاظ على رأس المال

□ بغداد / محمد حبيب

احد المصارف المحلية في البلاد..(ارشيف)

أجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على ان الوضع الامني وعدم الاستقرار في المشهد العراقي خلال العقد الاخير أفضى الى مبالغة المصارف الخاصة بمخاطر الائتمان والاستعاضة عن الكفالات الشخصية بكفالات عقارية تحقق الضمانات الموثوقة .وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى) : ان المصارف الخاصة تمتاز بحرصها على اموالها ولا يمكن المجازفة بها.

واوضح انطون ان تلك المصارف عندما تقبل الودائع تسعى لتشغيلها وتحقيق ارباح في حسابات نهاية السنة مبيناً انه ليس من مصلحة أي مصرف تخزين وتكديس تلك الاموال دون حركة مصرفية .ودعا المصارف الى منح قروض ميسرة بفوائدٍ معقولة وتسيير القطاع الخاص منتقداً في هذا الاتجاه مصرفي الرشيد و الرافدين ، لافتاً الى ان المصارف الخاصة مكبلة من قبل القوانين المشرعة من وزارة المالية بعدم السماح للدوائر والمؤسسات و وزارات الدولة بالتعامل معها لاسيما قبول الصكوك المصدقة ورفضها .

وبين جميل ان المصارف الخاصة تمتلك المليارات المكدسة التي لم تجد المنافذ الكافية المضمونة التي من الممكن ان تمنح على شكل قروض ميسرة للمستهلكين بسبب دور القطاع الخاص في العراق الضعيف على الرغم من ان المادة ٢٥ من الدستور العراقي تؤكد على اقتصاد السوق ودعم وتفعيل القطاع الخاص عازياً السبب الى البيروقراطية والروتين وعدم تفهم الكثير من اجهزة الدولة لدور القطاع الخاص الحقيقي . ومن جهته قال المدير المفوض لمصرف الشرق الاوسط حكمت جرجيس : ان المصارف تختلف فيما بينها بخصوص طلب اوراق الائتمان وهذا يعتمد على الديون المتراكمة للمصارف ، مبيناً انه اذا كانت هناك ديون هذا يدفع الى عدم الاخذ بمخاطر الائتمان بشكل دقيق لغرض تحقيق ارباح . واضاف جرجيس ان هناك مصارف تسعى وراء الارباح بأشكال مختلفة بالتالي قد تؤدي الى خسائر كبيرة في المستقبل وضرر مالي قد تصاب به كمنح خطاب الضمان من دون اخذ التأمينات بنظر الاعتبار .من جانبه اشار الخبير المصرفي فاروق صالح الرمضاني ان المبالغ اصبحت كبيرة تصل الى مليارات الدنانير فلا بد ان تكون هنالك ضمانات موثوقة بشكل صحيح لحفظ حقوق المصارف والمساهمين من اصحاب رؤوس الاموال . وقال الرمضاني ايضا ان التعامل التجاري بين المصارف الخاصة والمقترض كان مبنيا على السمعة التجارية واستمرت عوائل تجارية عديدة محافظة على اسمها وسمعتها إلى الوقت الحاضر لأن تعاملهم كان جيدا ومبنيا على الثقة.وعزا الرمضاني انعدام او انحسار الكفالة الشخصية في التعامل المصرفي الى الاحداث والحروب والفساد الاقتصادي حيث هناك معاملات عديدة مزورة بالكامل برغم وجود صحة صدور لها والآن هناك الكثير من القضايا المطروحة على هيئة النزاهة هي لمعاملات حقيقية فعلا مقارنة بالتسجيل العقاري لكنها مزورة .

اقتصادي: حذف الأصفار خطوة ايجابية لدعم العملة

□ بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس إدارة مصرف (الاقتصاد للاستثمار والتمويل) حسام عبيد على ضرورة الإسراع في حذف الأصفار من العملة العراقية لما لهذه الخطوة من مردودات ايجابية.

وقال عبيد ان حذف الاصفار من العملة العراقية بات ضرورة ملحة من أجل رفع قيمة العملة والحفاظ على توازنها في السوق"، مشيرا الى ان "هذا الإجراء بحاجة الى قرار سياسي".واضاف ان "العراق ليس الدولة الوحيدة التي لجأت الى هذا الخيار، فالعديد من دول أوربا اتبعته بعد الحرب العالمية الثانية ومن بينها ألمانيا، وقد أقدمت تركيا مؤخرا على حذف ٦ أصفار من عملتها الوطنية.

وبين عبيد ان هذه الخطوة لا تنطوي على أية تداعيات سلبية، إذ أنها خطوة ايجابية جدا تعطي قوة للعملة وتسهم في القضاء على التداعيات السلبية المترتبة على الكثافة النقدية باعتبارها من أبرز المشاكل التي نعاني منها في العمل المصرفي، سواء في عمليات عد العملة وفرز فئاتها واتلاف الرديء منها وتوفير الاجراءات الأمنية اللازمة لنقلها .

اوضاع سوريا وايران تلقي بظلالها على السوق العراقية

□ بغداد / المدى

مع تزايد الضغوطات الاقتصادية الاوروبية والامريكية على جاري العراق ايران وسوريا، الاولى بسبب ملفها النووي والثانية بسبب قمع التظاهرات الشعبية المطالبة بتنحي الرئيس بشار الاسد عن الحكم، شهدت السوق العراقية انخفاضا واسعا بسعر اغلب السلع الاستهلاكية والمنزلية.وقال الخبير الاقتصادي مكي محمد بحسب(البغدادية نيوز) ان انخفاض الاسعار في العراق هو لبضائع معينة وليس انخفاضا عاما فهكذا انخفاض لا يحدث لافي العراق ولا غيره دون ان يسبب ازمة اقتصادية لكن يحدث انخفاض احيانا ببعض اسعار البضائع".واضاف انه بالنسبة لانخفاض الاسعار في العراق جاء في بعض البضائع بسبب انخفاض سعر التومان الايراني والليرة السورية مقابل الدينار العراقي وذلك في بعض البضائع مثل المواد الإنشائية وما شابه نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران وسوريا وكذلك بعض السلع التي يستوردها العراق ثم يقوم بتحويلها الى ايران وسوريا مثل الأجهزة الكهربائية ونتيجة الحراك السياسي في ايران والاوضاع في سوريا التي حالت دون تحويلها الى هذين البلدين لذلك اصبحت زيادة في عرض تلك البضائع مما ادى الى انخفاض اسعارها".ونوه الى ان "محاولة ايران للدفع بالدولار فشلت في التعامل فشلا ذريعا وهذا يعزز الدينار العراقي مقابل الليرة السورية والتومان الايراني وسيستمر الانخفاض بأسعار البضائع ما دامت الاوضاع في سوريا على تلك الحال الى ان يصل الى حد متوازن".وزاد "الا ان انخفاض الاسعار يدمر ما تبقى من الانتاج المحلي المرتفع بتكاليفه الإنتاجية يقابله انخفاض في اسعار السلع المستوردة.الى ذلك قال جبار الشمري ، تاجر سلع كهربائية في سوق الكرادة ،في حديث لـ(البغدادية نيوز)انه "منذ الأزمة في كل من سوريا وايران انخفضت الاسعار في السوق العراقية انخفاضا مهولا".مرجحا ان يكون السبب هو الوكلاء الرئيسيون لبعض السلع في دبي الذين كانوا يصدرون البضائع الى سوريا وايران وتوقف نشاطهم مما دفعهم الى ايجاد سوق بديلة وهي العراق الامر الذي ادى الى كثرة العرض مقابل قلة الطلب فانخفضت الاسعار.مشيرا الى ان "شاشة تلفزيون (بلازما بانا سونك) انخفض سعرها من ٤٢٥ دولار الى ٢٩٥ دولار وهذا ابسط مثال على انخفاض الاسعار".يذكر وبحسب احصائيات شبه حكومية ان حجم التبادل التجاري بين العراق وايران بلغ العام الماضي اكثر من ٦ مليارات دولار ومع سوريا الى مليارى دولار .

البلديات : شركات ألمانية تبدي استعدادها لتنفيذ مشاريع

□ بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس إدارة مصرف (الاقتصاد للاستثمار والتمويل) حسام عبيد على ضرورة الإسراع في حذف الأصفار من العملة العراقية لما لهذه الخطوة من مردودات ايجابية.

وقال عبيد ان حذف الاصفار من العملة العراقية بات ضرورة ملحة من أجل رفع قيمة العملة والحفاظ على توازنها في السوق"، مشيرا الى ان "هذا الإجراء بحاجة الى قرار سياسي".واضاف ان "العراق ليس الدولة الوحيدة التي لجأت الى هذا الخيار، فالعديد من دول أوربا اتبعته بعد الحرب العالمية الثانية ومن بينها ألمانيا، وقد أقدمت تركيا مؤخرا على حذف ٦ أصفار من عملتها الوطنية.

وبين عبيد ان هذه الخطوة لا تنطوي على أية تداعيات سلبية، إذ أنها خطوة ايجابية جدا تعطي قوة للعملة وتسهم في القضاء على التداعيات السلبية المترتبة على الكثافة النقدية باعتبارها من أبرز المشاكل التي نعاني منها في العمل المصرفي، سواء في عمليات عد العملة وفرز فئاتها واتلاف الرديء منها وتوفير الاجراءات الأمنية اللازمة لنقلها .

الزراعة : قروض زراعية لـ (٧١٩) مستفيدا

□ بغداد /قيس عيدان

اقر مجلس إدارة الإقراض التخصصية في وزارة الزراعة (٧١٩) معاملة إقراض بمبلغ قيمته (١٩،٤٨٨،٤١٥،٠٠٠) دينار (تسعة عشر مليار وأربعمئة وثمانية وثمانون مليون وأربعمئة وخمسة عشر الف دينار) حتى مطلع العام الحالي .وقال الوكيل الإداري والمالي غازي راضي العبودي : أن تلك القروض شملت مختلف الأغراض الزراعية التي أوصت بها لجنة الإقراض في الوزارة، والتي أقرها مجلس إدارة صناديق الإقراض التخصصية .واضاف : تضمنت القروض صندوق تنمية الثروة الحيوانية (١٨) معاملة بمبالغ قدرها (٥٦١،٠٠٠،٠٠٠) دينار خمسمئة وواحد وستون مليون دينارا وصندوق صغار الفلاحين (٥٠٦) معاملة بمبالغ مقدارها (٥،٠١٤،٠٠٠،٠٠٠) دينار خمسة مليارات وأربعة عشر مليون وخمسة آلاف دينار وصندوق المكننة ومشاريع الري (١٥٠) معاملة بمبالغ قدرها (٦،٢٦٨،٠٠٠،٠٠٠) دينار ستة مليارات ومئتان وثمانية وستون مليون دينار وصندوق تنمية النخيل (٣٢) معاملة بمبالغ قدرها (٢٦٤،٨٣٠،٠٠٠) دينار مئتان وأربعة وستون مليون دينار وثمانمئة وثلاثون الف دينار وصندوق تنمية المشاريع الاستثمارية الكبرى (١٣) معاملة بمبالغ مقدارها (٧،٣٨٠،٥٨٠،٠٠٠) سبعة مليارات وثلاثمئة وثمانون مليون وخمسمئة وثمانون ألف دينار .ويذكر ان العبودى اشار في تصريح سابق الى أن إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من خلال المبادرة الزراعية او عن طريق تسليف الوزارة قد تجاوز التريليون دينار عراقي ضمن خطة وضعتها الوزارة للنهوض بالواقع الزراعي .

تورط مسؤول في شركة نفط الجنوب في قضية رشوة

□ ترجمة / عبد الخالق علي
عن / صحيفة وول ستريت

قال نواب عراقيون مؤخراً ان احد رؤساء الاقسام في شركة نفط الجنوب هرب من البلاد بعد اتهامه بقبول رشوة من متعاقد فرعي لشركة ليتون الاسترالية من اجل مساعدتها في ضمان حصولها على عقود في جنوب العراق . يستمر التحقيق الجاري منذ يوم الخميس الماضي حيث صرح المفتش العام لوزارة النفط باشتراك اطراف عراقية، في الرشاوى التي قدمتها شركة ليتون لغرض ضمان الحصول على عقود عراقية، لازال امرا غير مؤكد ولم يتم التوصل الى نتائج لحد الان . من جانبه قال الناطق باسم الشركة "لا يحق لنا التصريح بأي شيء في هذه المسالة لأنها تخضع لتحقيق الشرطة الفيدرالية". في الشهر الماضي قالت الشركة أنها ابلغت طوعيا الشرطة الفيدرالية الاسترالية بوجود فساد محتمل في فرع الشركة العامل في العراق (ليتون اوفشور) .

ويقول عدي عواد، العضو البارز في لجنة النفط والطاقة البرلمانية، ان التحقيق يركز حاليا على رئيس قسم في شركة نفط الجنوب – وهي اكبر شركات النفط الحكومية في العراق – الذي من المحتمل ان يكون قد استلم رشوة . وقال السيد عواد ان رئيس القسم هذا – رفض ذكر اسمه بسبب استمرار التحقيق – يمكن ان يكون واجهة لمسؤولين كبار في استلام الرشوة، و اضاف قائلا ان هذا المسؤول قد هرب من العراق الى بلد مجاور . واسترسل عواد قائلا ان مجموعة من اعضاء البرلمان العراقي قامت مؤخرا بزيارة شركة نفط الجنوب في البصرة، حيث اخبرهم المدير العام للشركة بأن الشخص المتهم قد تم تحديده وهو يخضع للتحقيق . من جانبه اضاف منصور التميمي – عضو البرلمان من البصرة – ان المسؤول الذي يخضع للتحقيق قد غادر العراق . وذكر مسؤول في شركة نفط الجنوب ان وزارة النفط قد حققت مع رئيس القسم المتهم واقصته عن منصبه قبل ان يغادر العراق "لقد سمعنا بانه هرب من البلاد". لم يكن هناك مسؤول من وزارة النفط كي يعلق على الموضوع . من جانبها ستبدأ لجنة النفط والطاقة النيابية بتحقيقها الخاص في وقت مناسب . يقول السيد عواد "نحن بانتظار نتائج التحقيق الذي تقوم به الحكومة وبعدها سنقوم بتحقيقاتنا الخاصة، وسنعلن اسماء المسؤولين الذين استلموا الرشاوى ومقدار تلك الرشاوى".

يقول عواد ان لديه وثائق تبين مقدار المبلغ الذي استلمه رئيس القسم وارقام الحسابات التي اودع فيها ذلك المبلغ، ورفض تحديد المبلغ المدفوع لرئيس القسم المتهم قائلا انه سينتظر حتى تنتهي اللجنة البرلمانية من تحقيقاتها .

ويضيف السيد التميمي "لقد سبق ان سافر رئيس القسم المتهم ٣٦ مرة الى خارج العراق للقاء مدراء تنفيذيين من شركة ليتون".

في تشرين ثاني ٢٠١٠ قالت شركة ليتون اوفشور انها تلقت عقدا بقيمة ٧٣٣ مليون دولار لنصب مراس عائمة ومد ١٢٠ كيلومترا من الانابيب في الخليج العربي لصالح شركة نفط الجنوب، جزء من العمل كان لاعادة تطوير مرافق التصدير في منفذ الفاو قرب البصرة . بعد عام من ذلك قالت الشركة ان المتعاقد الفرعي استلم عقدا بقيمة ٧٩ مليون دولار من شركة نفط الجنوب من اجل مراس اضافية، اضافة الى عقد بقيمة ٥١٨ مليون دولار من الشركة العراقية عن اعمال اخرى بضمنها رصيفان و ٧٥ كيلومترا من الانابيب يتم تمويلها من خلال قرض مساعدة تطويرية مع وكالة التعاون الدولي اليابانية .

افتتح العراق في الشهر الماضي اول منفذ بحري ذي مرسى احادي انشأته شركة ليتون، يمكنه تداول ٩٠٠ الف برميل من النفط الخام يوميا .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

الموازنة وألغامها

أقرت الموازنة برلمانيا وما رافقها من اعتراضات ومزايدات واقتراحات لتذهب الى الرئاسة لتطهيرها مما علق بها من دنس المصفحات أو معالجة رواتب المجالس المحلية اللاتي أثير حولها اللغط أكثر من الكهرباء والسكن وهما بيت الداء الذي عجز بترولنا بتراخيصه أن يضع ولو الحد الأدنى العملي لهذا العام على الأقل لهاتين العاهتين المزمنتين .

ولعل السبب في ديمومة هذين العوقين هو أنهما فقط شاملان يستفاد فقيرنا منهما أكثر من الغني لان الأخير لا يشكلان له سوى أزمة ضمير مبني للمجهول فقط .

فالحل الشامل يكاد يكون معدوما في الميزانية سواء للسكن العشوائي أو التعليم (مشكلة المدارس) أو الصحة (شحة وغلاء الأدوية) ومشكلة البطالة وسببها الأساس هو الحل الشامل للكهرباء عندما تشغل معامل ومشاريع بالالاف في الزراعة والصناعة والسياحة . ويتصاعد العداء للحل الشامل حتى للأمن والدفاع برغم احتلالهما رقم واحد في الموازنة بعد تخصيصات الطاقة فهذان (الرقم الأول والثاني علاقتهم طردية بالآجل) كلما زاد التخصيص أبتعد الهدف أذ رحلت الانجازات وتبقى المراوحة أو التراجع . وأيضا" المتنفذان لا تشكل لهما مشكلة مؤرقة أما اللغم الأساسي وهو أن ميزانية المحافظات ارتفعت حوالي ثلاثة أضعاف رغم أن نسب الانجاز من استثمارية المحافظات وصلت قسما منها ٣٠٪ والهدف كان سياسيا (لقاء الكف عن الفدرلة) التي هي ضمن هذه البيئة مجرد عملية إعادة إنتاج لامتيازات المركز أو الإقليم بالنسبة لأهل العقد والحل .

لذلك سنواجه ربما فسادا كبيرا في المحافظات لأنهم مرغمون بانجاز ٨٠٪ من الاستثمارية أو أخطاء كارثية في التنفيذ للإسراع والعجالة للوصول للهدف وأن تأخر الميزانية لحين صدورها في الجريدة الرسمية سيساهم مباشرة في هذه المشكلة أي المراوحة بين الفساد أو التنفيذ على العجالة .

وعلى أجهزة النزاهة والرقابة المالية التفتيش عن حلول لمواجهة زخم لا مثيل له لان هذه الالغام ستتفجر مع العبوات والمفخخات ويتواكبان فالوقاية خير من العلاج . أما الدرجات الوظيفية الموعودون بها فستكون غير كافية أولا، ولا تصلح ما افسد الدهر كما انها أمام وحش المحاصصة الذي سيأكل اللحم والعظام معروفة لمن .

وهذا ربما يتمظهر على شكل تجليات مذهبية و ولاءات ما انزل الله بها من سلطان وجماعة الجيران ومن ورائهم يبذرون في هذه الترب المناسبة لكي نبقى مصدرا لها بالعملة الصعبة وزبونا مزمنا لإنتاجهم الزراعي والصناعي ما دمنا نراوح في خانة الكهرباء ونوعية الدعم للصناعة والزراعة ومشاكل الاستثمار هل هي بيروقراطية أو أمنية أم ديمقراطية . والى أن نجيب على هذه الأسئلة تصبح اقتصادات الجوار لها وكلاؤها الحصريون المزمنون صناعيا وزراعيا مادامت الحلول الشاملة مستحيلة ومادام صنّاع القرار سادرين ولا يسمعون الطرف الأخر الذين هم جياع العراق الذين لا يريدون غير العمل والسكن من ترليونات تزداد سنويا تأكلها ألغام الموازنات وأخطاءها وغياب لتقارير الختامية وترهل الأجهزة بمستلزمات المحاصصة و إدامتها بمستحقي الأولى بالمعروف .